اختلال التركيبة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (١٩٩٤-٢٠١٢)

الأسباب والنتائج والحلول المقترحة

د.عماد مطير خليف ألشمري م.عبير ضيدان الجنابي

الجامعة المستنصرية

تمهيد:-بات ما يعرف بموضوع "التركيبة السكانية" في دول الخليج العربية يحظى باهتمام متزايد من وسائل الإعلام المختلفة ومن المؤسسات المعنية بالموضوع من حيث علاقته بمهامها ومسؤولياتها، وقد حرص المسؤولون والسياسيون والباحثون على إثارة هذه القضية بدافع لفت الأنظار اليها وإلى مخاطرها وآثارها المهددة اجتماعياً وثقافياً وأمنياً لقد. تعددت وتنوعت المواقف بشأن "التركيبة السكانية" . ومعظمها اتسم بالتشاؤم الشديد والخوف على مستقبل الإنسان والمجتمع الخليجي من الانعزال والتقلص إلى درجة أن البعض توقع وحذّر من ذوبان شبه كلي، بحيث تصبح نسبة المواطنين من جملة السكان أقل من خمسة في المائة في بعض دول الخليج العربية . ومن المؤكد أن هناك أبعاداً وجوانب أخرى للموضوع السكاني يجدر ذكرها، بحيث لا تغيب عن الذهن العام وعن التمحيص العلمي لهذه الظاهرة المتعددة الأبعاد. وتتميز دول مجلس التعاون الخليجي بارتفاع اعداد العمال الاجانب فيها حيث وصل عدد العمالة الأجنبية فى الخليج إلى ١٤ مليون وافد عام ٢٠١٢ يبلغ عدد الآسيويين منهم ١٢ مليون عامل وهو يشكلون ما نسبته ٣١٪ من اجمالي السكان البالغ حوالي ٣٩ مليون نسمة (١)

مشكلة البحث :تتعلق مشكلة البحث بالتعرف على تاثير تدفق العمالة الاجنبية على دول الخليج العربي وأثارها السلبية وتداعياتها على العائلة والمجتمع والامن والاقتصاد في هذه الدول اذ نجم عن السعي المتسارع لدول الخليج لاحداث تنمية اقتصادية اضطرارها لاستقدام ملايين العمال الاجانب وهو ما انعكس سلبا على التركيبة السكانية لتلك الدول اذ ان العلاقة بين المتغيرات التنموية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية من جهة والمتغيرات السكانية من جهة أخرى، لها تأثير وتأثر متبادل .فكل ما ينشر أو يتم الحديث عنه حول "التركيبة السكانية" يقع في إطار تأثير التغير الرقمي في نسبة جزء من السكان إلى المجموع الكلي لهم . بمعنى تناقص نسبة المواطنين من جملة السكان وأثر ذلك في أحوالهم الاجتماعية، وتغير ملامح الواقع البيئي والثقافي المحيط بهم . أما آثار وتداعيات القرارات والسياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والمشاريع الإنمائية المختلفة التي تنفذها الدول الخليجية على الواقع السكاني (التركيبة السكانية وغيرها من المتغيرات السكانية)، فلا تحظى بأي تحليل أو دراسة علمية لجهة اختيار واتخاذ أنسب الإجراءات والقرارات التنموية من حيث التأثير إيجابياً في الوضع الديموغرافي في هذه الدول. ان نسبة السكان (المواطنين) من جملة (السكان في دول الخليج العربي) تتناقص نتيجة لعدم توفر سياسة سكانية تحدد أعداد الوافدين ونوعيتهم أو خصائصهم . وذلك لأن عملية استقدام الوافدين إلى دول الخليج العربية لا تتم في ضوء سياسة سكانية محددة بل هي مجرد آلية لتلبية احتياجات سوق العمل التي تخضع بصفة أساسية لمتطلبات وقرارات أفراد وشركات القطاع الخاص ومن دون أي تنسيق أو سياسة موحدة لجميع الفاعلين في مجال استقدام العمالة بمن فيهم المؤسسات والوزارات المعنية. وخلاصة القول أن ما يدعى "خلل التركيبة السكانية" ليس خللاً في تركيب "سكان الدولة" بل هو كما ذكر آنفاً خلل في أحد أبعاد تركيب "السكان في الدولة "ومظهر من مظاهر عدم التوازن بين عناصر طرفي معادلة "السكان والتنمية"

هدف البحث :التعرف على حجم العمالة الاجنبية في دول الخليج العربي , ومعرفة العوامل السلبية لها , وما هي صلتها بالتنمية الاقتصادية والتعرف على الآثار السلبية التي يمكن ان تتركها على الاسرة والمجتمع الخليجي ثقافيا ولغويا وامنيا كما ان هدف البحث هو التعرف على الآثار الاجتماعية والإقتصادية والامنية الناجمة عن اختلال التركيبة الديموغرافية لدول الخليج وفقاً للمعطيات والنتائج التي تتوصل اليها الدراسة .

منهجية البحث: قامت المنهجية المعتمدة في هذا البحث على المنهج الوصفي وعلى الإحصاءات والبيانات المتوافرة في للسكان على مستوى الدول خلال المدة بين عامي (١٩٩٤ و ٢٠١٢ م) أساسا لقياس المؤشرات واستنباط النتائج ، وهذا من شانة ان يوفر قاعدة جيدة للباحثين ومن ثم تم وضع التوصيات بناء على ذلك . : أهداف البحث ومسوغاته : يرمي هذا البحث إلى ما يأتي

١- الكشف عن التوزيع الجغرافي للعمالة الاجنبية في دول الخليج العربي .
٢- معرفة التغير في نسب السكان الاجانب الى السكان المحليين خلال مدة الدراسة .
٣- معرفة العوامل المؤثرة في نمو اعداد الاجانب في الدول الخليجية
٤- تحديد المشكلات الناجمة عن اختلال التركيبة السكانية للدول الخليجية

: فرضية البحث :وقد افترضت الدراسة ما يأتي :

١. كان لاكتشاف النفط وبدء خطط التنمية الاقتصادية في الدول الخليجية اثر في نمو الطلب على العمالة الاجنبية
٢. وجود تباين واضح في توزيع السكان الاجانب في دول الخليج العربي وان هناك عوامل جغرافية طبيعية وبشرية تقف وراء هذا التباين .
٣. وجود تغير في معدلات نمو السكان الاجانب في دول الخليج تبعا لمعدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول كما ان هناك تعركزا للعمالة القادمة من جنوب اسيا خاصة الهند في اغلب تلك الدول
٤. هناك تخيم اعلامي كبير للاخطار الناجمة عن وجود العمالة الاجنبية وان خطرها وان وجد فانه ليس بتلك الدرجة من الخطورة التي يروج لها

اولا:-بدايات تدفق العمالة الاجنبية على دول الخليج العربي

يعود تاريخ وفود العمالة الأجنبية فى الخليج إلى الخمسينات من القرن الماضى ، ولكن حتى بداية السبعينات لم تكن فى منطقة الخليج أعداد هائلة من العمالة الأجنبية وكانت أغلبية العمالة فى هذا الوقت عربية وهندية وباكستانية بأعداد متواضعة قياساً بما نراه اليوم فمثلاً إحدى التقديرات الرقمية النادرة للعمالة الآسيوية عند بدء حقبة الطفرة النفطية وهى التقديرات التى أوردها ج . بيركس و س سيزكلو فى كتابهما حول " تطورات العمالة الوافدة فى العالم العربى " توضح أن إجمالى حجم هذه العمالة التى كانت محصورة حينذاك من القادمين من شبه القارة الهندية كان فى حدود ١٥٠ ألف عامل .(٢) ومع الارتفاع الملحوظ فى أسعار

شكل (١)خريطة الحدود السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي

النفط فى حقبة السبعينات من القرن الماضى ، بدأت البلدان الخليجية فى استيراد آلاف الأيدى العاملة من البلدان العربية والآسيوية بهدف المساهمة فى إرساء البنية التحتية اللازمة لتحقيق الخطط التنموية ، التى لم تكن العمالة المحلية تفى بإحتياجاتها. وبمضى الوقت ومع ارتفاع مستوى معيشة المواطن فى دول الخليج العربى بفعل الوفرة النفطية ، أرتفع حجم العمالة الأجنبية فى البلدان الخليجية خاصة من البلدان الآسيوية مثل الهند والفلبين ، وتتوقع مصادر الأبحاث ومنها " منظمة الخليج للأستشارات الصناعية " ارتفاع الطلب الخليجى على العمالة الوافدة بنسبة ٦٦٪ ، عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ١٩٩٥ ، بسبب التوسع فى المشروعات التنموية ، أما شركة " ماكينزى العالمية " فنتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو العمالة الوافدة ببلدان مجلس التعاون الخليجى إلى ٩٢ % خلال العقد المقبل كان لدول الخليج العربية من زمن طويل اتجاه لجذب أكبر نسبة من الأجانب من ضمنهم العمّال غير المهرة الذين يحصلون على رواتب منخفضة وكذلك الخبراء والمدراء نظرا إلى النشاطات الاقتصادية والعمرانية التي شهدتها المنطقة وإنّ أصحاب الأعمال استمروا في اعتمادهم على مواهب الأجانب.(٣) لكنهم أوضحوا أنّ حكومات دول المنطقة ترزح تحت ضغوط لتخفيف اعتماد اقتصادياتها على العمّال الأجانب وتوفير فرص عمل للمواطنين حديثي التخرج على رغم أن نحو ٦ في المئة من الأجانب العاملين في دول الخليج يرغبون في العودة إلى بلادهم بسبب النمو الاقتصادي في مواطنهم الأصلية فوفقا لتحليل قامت به شركة متخصصة أظهر أنّ الجذب الاقتصادي للمهرة الأجانب خصوصا من الهند والأردن أصبح أقل أهمية بسبب أن الدولتين تشهدان نموا اقتصاديا كبيرا

ثانيا؛-واقع العمالة الاجنبية في الخليج يلاحظ أن البلدان الخليجية لا تتماثل فى حجم مشكلة العمالة الوافدة – إذ تتفاوت من قطر إلى أخر وكما يلي:-

١-المملكة العربية السعودية

حيث تستقبل المملكة العربية السعودية أكبر عدد من هؤلاء العمال اللذين يبلغ تعدادهم نحو ٧ مليون عامل يشكلون نسبة ٢٦٪ من عدد السكان حسب احصاءات عام ٢٠١٢، يبلغ عدد الهنود منهم ١,٤ مليون نسمة وعلى الرغم من بقاء نسبة الاجانب ثابته منذ عام ١٩٩٤(جدول ١) الا ان اعدادهم تزايدت بشكل كبير وقد اتخذت السلطات السعودية جملة من الاجراءات تهدف من ورائها الى تثبيت نسبة الوافدون الاجانب عند حاجز ال ٢٠٪ من جملة سكان المملكة وقد ادى تدفق العمالةالاجنبية الى السعودية الى اختلال التركيبة السكانية واحداث خلل مزمن بالتركيب النوعي للسكان لكون اغلب العمال الوافدين من الذكور ومن النظر الى الشكل (٢)يتبين لنا الفارق الكبير بين التركيب النوعي للسكان السعوديين وبين نظرائهم من الاجانب المقيمين في المملكة ،،

جدول (١)عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي ونسبة السكان الاجانب لعامي ١٩٩٤ و٢٠١٢م

الدولة	عدد السكان عام ١٩٩٤(الف)	نسبة الاجانب عام ١٩٩٤ %	عدد السكان عام ٢٠١٠ (الف)	نسبة الاجانب عام ٢٠١٠٢٪	المساحة (كلم٢)
قطر	٦٩٠	٧٨	١٤٥٠	٨٣	١١٤٣٧
الامارات	٢٣١٠	٧٦	٥ ,٤٠٢,	٨٠	٨٣٦٠٠
الكويت	١٤٧٠	٥٦	٣٣٩٩	٦٥	١٧٨١٨
البجرين	٥٦٠	٣٢	١٠٤٦	٣٤	٧١٦
السعودية	١٦٧٠٠	٢٦	٢٧١٣٦	٢٦	٢٢٤٠٠٠٠
عمان	٢٠٢٠	٢٧	٤٣٤٥	١٩	٣٠٩٥٠٠
دول المجلس	٢٣٩٥٠	٣٥	٣٨٧٧٨	٣١	٢٣٥٣٥٧١

المصدر:-احمد الجارالله,مشكلة البدون في الخليج واستحقاقاتها المستقبلية,دار السياسة للنشر,الكويت,٢٠١٢ ,ص١٧٩

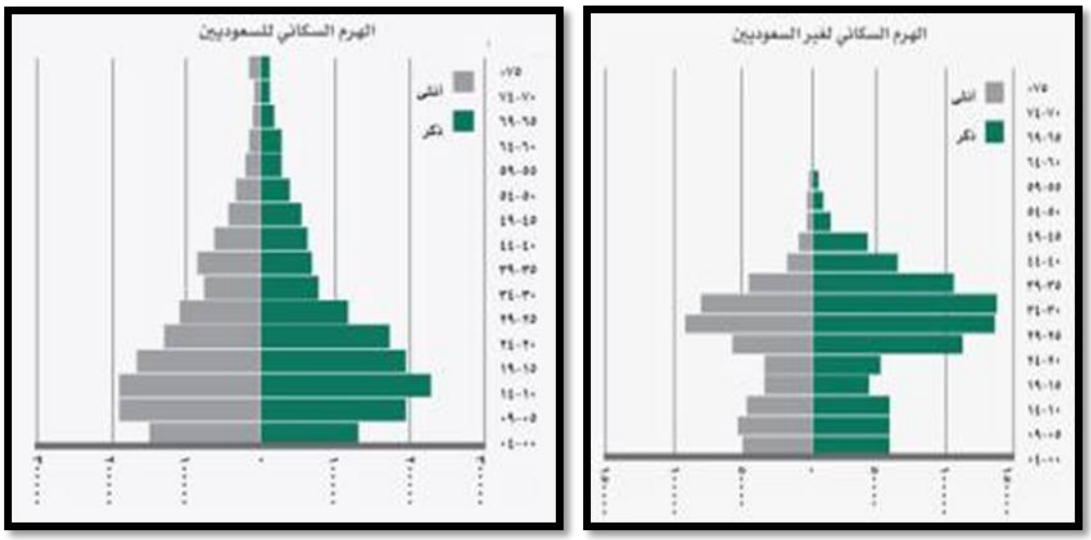

شكل (٢)الاهرام السكانية للسعوديين والاجانب المقيمين بالمملكة العربية السعودية لعام ٢٠١٢م

٢-دولة قطر :- و تحتفظ دولة قطر بأعلى نسبة للاجانب حيث تشكل العمالة الوافدة نسبة ٨٣٪ من مجموع عدد السكان حيث يبلغ عدد العمالة الوافدة فيها عام ٢٠١٢ حوالي ١٢٠٠مليون نسمة بعد ان كانت نسبة الاجانب عام ١٩٩٤ ما يقارب ٧٨ % من مجموع السكان والسبب الرئيسي لهذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان الاجانب هي السياسة الجديدة التي قامت بموجبها الحكومة ببيع أراضي عامة, كما سمحت باستملاك الأجانب للعقارات والقيام بالاستثمار العقاري ,ووافقت على منح اقامات مفتوحة لكل من يملك شقة في المناطق المخصصة لشراء غير القطريين ومن هذه المناطق مدينه الوسيل التي صممت لإسكان ٢٠٠ إلف نسمه, معظمهم إن لم يكن كلهم من غير القطرين. الأمر الذي أدى إلى جانب سياسة الاستملاكات, إلى توسع هائل في النشاط العقاري تسبب في إزالة مناطق سكنية جديدة أربكت إزالتها الفجائية حياة المواطنين, هذا إلى جانب ما أدت إليه من استقدام عمالة كثيفة. كما ان سعي الحكومة القطرية الى استضافة مسابقات عالمية متنوعة جعلها تخطط لبناء ٨٠٠برج سكني وتجاري عملاق تم إكمال ٥٠ برجا منها فقط و١٥٠ تحت الإنشاء, وهناك ٦٠٠ برج ينتظر بناءها في السنوات القليلة القادمة, وحسبب الخطط الحكومية القطرية فان عام ٢٠٢٢ وهو العام الذي من المقرر ان يشهد استضافة قطر لمسابقة كاس العالم سيشهد اكتمال هذه الابراج وهو ما يعني دخول اعداد متزايدة من الاجانب مستقبلا٠وقد ساهمت السياسات القطرية الجديدة والمتمثلة بدعمها لدول الربيع العربي في استقطاب اعداد كبيرة من المصريين والتونسيين والسوريين والليبيين كما ان سياسات قطر المعروفة تجاه الوضع الجديد في العراق ادت الى استقطاب اعداد كبيرة من العراقيين ممن كانوا يحسبون على النظام السابق في العراق٠

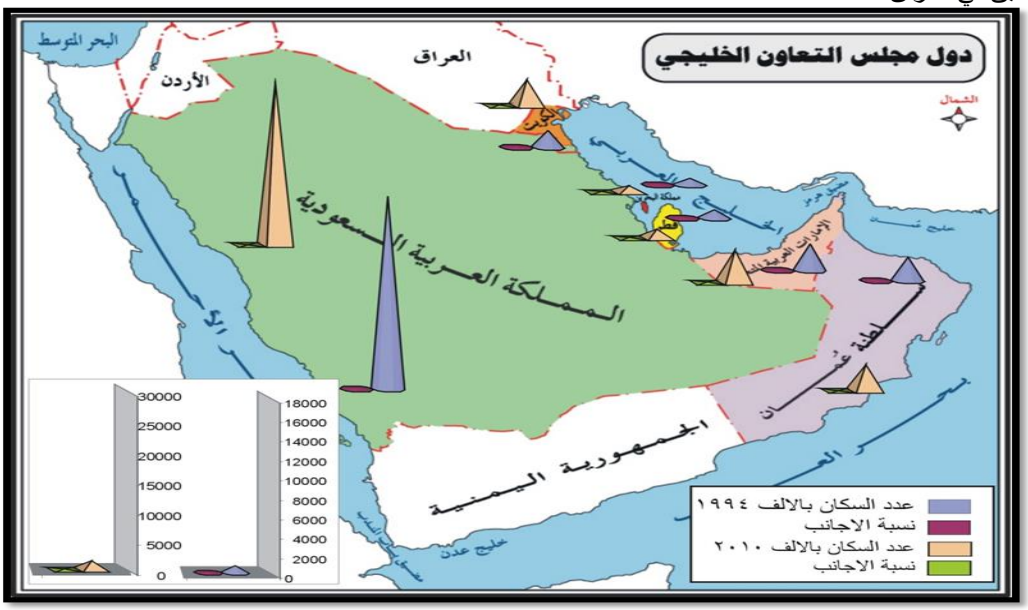

شكل (٣) خريطة تبين نسبة السكان الاجانب والمواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٢

٣-الامارات العربية المتحدة

بلغ عدد سكان الإمارات في عام ١٩٩٤م حوالي ٢,٣مليون وتبلغ نسبة المواطنين من السكان ٢٤٪ ومساهمتهم في قوة العمل إلى ٨,٧٪.(٤) وكان من المنتظر أن يصحح ذلك الوضع المختل الخطر الذي لا نظير له في أية دولة في العالم .غير ان الامر ازداد سوءا وتضخم عدد سكان الإمارات في نهاية ٢٠١٢م بأكثر من الضعف في غضون ١٨ عام وبلغ حوالي خمسة ملاين ونصف نسمة وانخفضت نسبة المواطنين في إجمالي السكان إلى ٢٠٪ فقط وفي إجمالي قوة العمل إلى اقل من ٥٪. وأصبح عدد المواطنين البالغين ٧٠٠ إلفا نسمه, حوالي نصف عدد الجالية الهندية البالغة ١,٥ مليون , وبذلك أصبح المواطنون أقلية في وطنهم لا يتجاوز عددهم نصف عدد الجالية الهندية المطالبة بالتجنيس. لقد تزايد عدد الوافدين الى الامارات مؤخرا خاصة بعد أن قامت امارة أبو ظبي وبقية الإمارات باتباع نفس السياسات التي تتبعها امارة دبي والتي كانت سابقا محل انتقاد من هذه الامارات فأصبحت تنافس دبي في نموذجها العقاري وما يؤدي أليه من تفاقم الخلل السكاني. فأبو ظبي على سبيل المثال تخطط لزيادة سكانها من ١,٦ مليون إلي ٣,١ مليون وفقا لخطتها ألمسماه ' رؤية أبو ظبي ٢٠٣٠'. وفي تصريح لأحد المسئولين في الإمارات أشار إلى توجه خطر سوف يتم بمقتضاه استقدام مليون صيني , ربما نتيجة لما تقوم به الجالية الهندية من إضرابات وشغب. واضحت بعض الامارات كدبي والشارقة من اعلى المناطق في العالم من جهة الكثافة السكانية ونشئت مشاكل التلوث والازدحام وبلغت الكثافة العامة للسكان في امارتي دبي والشارقة عام ٢٠١٢ الى

اكثر من ٣٠٠ نسمة/كلم٢ بعد ان كانت عام ١٩٩٥ ٢٠٠ نسمة/كلم٢(٥)

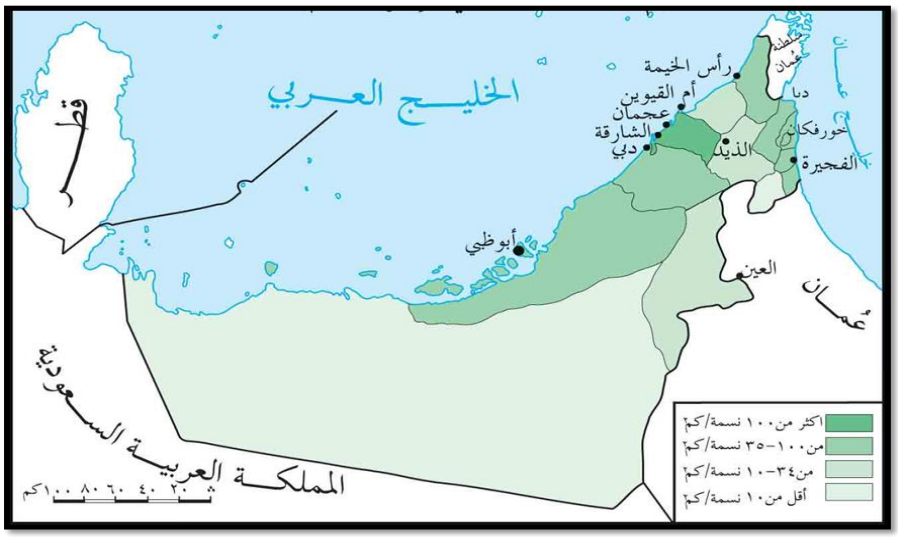

شكل (٤)خريطة اقاليم الكثافة السكانية في دولة الامارات العربية المتحدة لعام ١٩٩٥م

٤-مملكة البحرين اما البحرين فتستضيف ٣٥٠ ألف عامل أى ما نسبته ٣٤٪ من عدد السكان أن السبب الرئيسي في تضخم حجم سكان في البحرين وتدني نسبة المواطنين في إجمالي السكان وفي قوة العمل, هو خيارات التوسع المفاجئ في النشاطات العقارية. فالبحرين لا تملك صادرات معتبرة من النفط الخام أو الغاز المسال مثل قطر و أبو ظبي, وإنما فتحت المجال لتوسع عقاري على نمط الإمارات وقطر وقامت الحكومة ببيع الأراضي وتسهيل إقامة المدن والمناطق الجديدة وما تتطلبه من تسهيلات الإقامة الدائمة واستقدام العمالة الوافدة بشكل كثيف غير مسبوق في البحرين التي تعاني من بطالة مزمنة وأزمة إسكان بالنسبة للمواطنين.وقد بينت الاحصاءات الرسمية ان سكان البحرين قد زاد خلال مدة الدراسة, من ٥٦٠ إلف نسمه عام ١٩٩٤ إلى ١,٠٤٦ مليون عام ٢٠١٠, نتيجة لتضاعف عدد الوافدين تقريبا حيث زاد عدد الوافدين من ٢٠٠ إلف إلى ٣٤٥ إلف. وبذلك تدنت نسبة المواطنين في إجمالي السكان الى الثلثين وفي قوة العمل تدنت مساهمة البحرينيين من حوالي ٣٥٪ عام ١٩٩٤ إلى ١٥٪ فقط عام ٢٠١٢. هذا بالرغم أن عدد المواطنين قد زاد في الاربعة عشر عاما الاخيرة بنسبة ١٠٠٪ تقريبا من ٣٦٠ إلف عام ١٩٩٤ إلى ٧٠٠ إلف عام ٢٠١٢ بسبب سياسة التجنيس الكثيف الذي اتبعته حكومة البحرين , والتي أدت إلي ارتفاع الزيادة السنوية في عدد المواطنين من ٢,٣٪ إلى ١٥٪. وفي هذا إضرارا بمصلحة المواطن وتقويض لوضعه مرتين. لقد ادى تدفق الاجانب الى البحرين وتركزهم في العاصمة المنامة الى تحويل سكانها الى اقلية في ظل سيادة عددية للاجانب فقد شكل الاجانب ما نسبته ٧٧٪من سكان العاصمة (جدول ٢) (شكل ٥)

جدول (٢) نسب السكان الاجانب والمواطنين حسب المحافظة للعام ٢٠١٢

المحافظة	نسبة السكان الاجانب	نسبة المواطنين
المنامة	٧٦,٧	٢٣,٣
الشمالية	٧١,٩	٢٩,١
الجنوبية	٦٥,٤	٣٤,٦
الوسطى	٤٧,٠	٥٣,٠

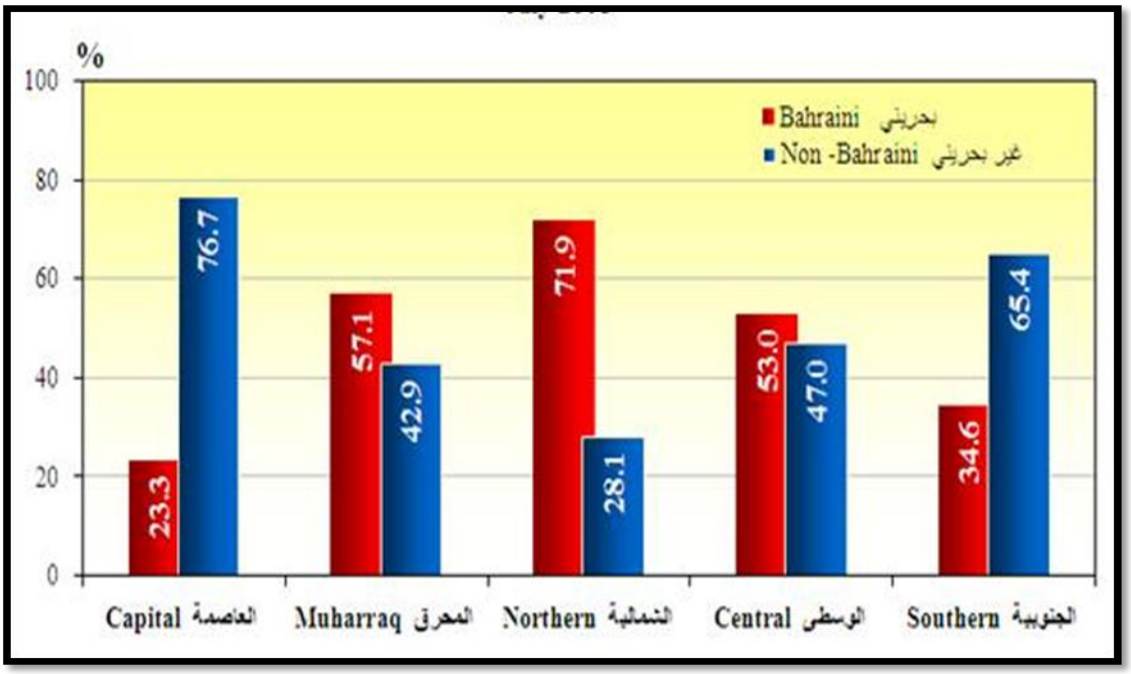

شكل (٥) نوزيع السكان المواطنين والاجانب لعام ٢٠١٢ في البحرين حسب المحافظات

٥-دولة الكويت: وفيما يتعلق بالكويت فان نسبة الاجانب فيها ارتفعت من حوالي ٥٦٪ عام ١٩٩٤ الى ٦٥٪ عام ٢٠١٢ اذ ان الكويت لم تنوع القاعدة الاقتصادية لها ولم تبني اقتصاد منتج سواء كان مستقلاً عن اقتصاديات النفط أو متكاملاً معها ، ولذلك ظل النمط الاقتصادي السائد هو المتمثل باقتصاد الخدمات ، لذلك اشتد الاستثمار في قطاع التشييد والبناء والعقار والتجارة الداخلية والتوزيع السلعي، أما القطاع الصناعي فإن دوره محدوداً مما دعا إلى جلب عمالة هامشية محدودة التعليم والاختصاص وذات كفاءة محدودة وتتقاضى أجور متدنية ، وللأسباب ذاتها كان من الصعب خلال السنوات الماضية أن تتم عملية إحلال عمالة وطنية بمواقع العمالة الوافدة خصوصاً في مؤسسات القطاع الخاص ، ذلك أن طبيعة الأعمال ومستويات الأجور لا تتناسب مع طموحات العمالة الوطنية التي تفضل القطاع الحكومي ومميزاته ، والأهم من ذلك عزوف العمالة الوطنية عن العمل المهني والحرفي غير المرغوب فيه ، سواء من حيث المكانة الاجتماعية أو معدلات الأجور وعدم الاستقرار الوظيفي . ونتيجة للتغير الاقتصادي الذي طرأ على المجتمع الكويتي فقد ظهرت أنماط استهلاكية بفعل أثر التقليد والمحاكاة في الأسر الكويتية وتبعها تزايد في معدلات العمالة المنزلية بالقطاع العائلي بصرف النظر عن توافر أو انتفاء الحاجة إليهم. كما أن وفرة العمالة الوافدة الحرفية الرخيصة جعلت المواطنين الكويتيين عازفين عن الالتحاق ببرامج التدريب الفني المهني من حدادة ، ونجارة ، وميكانيكا وغيرها من الحرف ، مما جعلهم أكثر اعتماداً على هذه العمالة ، حتى فيما يتعلق بتأدية الأعمال التي لا تتطلب مهارات فنية ، الأمر الذي عزز ما يسود في المجتمع الكويتي من نظرة متدنية للعمل اليدوي والحرفي. إذ أن كثيراً من المواطنين والذين هم ليسوا بحاجة إلى من يخدمهم تنازلوا عن واجباتهم المنزلية تحت ذريعة الحاجة إلى الخدم بسبب عامل التقليد غير المبرر ، وبعضهم يوكل إلى الخدم شراء مستلزمات المنزل ، ونتيجة لهذا التواكل فإن عائدات تشكيل العمالة المنزلية في الكويت سلبية سببت كثيراً من المشكلات والمتاعب المادية والثقافية والاجتماعية وحتى الأمنية. و خلال التسعينات خرجت الكويت من ازمة دخول الجيش العراقي لاراضيها منهكة اقتصاديا ومما زاد الطين بله انخفاض اسعار النفط في السوق العالمي وركود أسواق النفط العالمية حيث وصلت الاسعار الى أقل من ٨ دولارات في عام ١٩٩٨م وعلى اثر ذلك انخفض (تقلص الإنفاق الحكومي) المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي وأصبحت العمالة الوافدة خلال عقد التسعينات عمالة غير مؤهلة وهامشية نتيجة لظهور تجارة الإقامات والضغوط السياسية من بعض الدول المصدرة لهذه العمالة على أعداد ونوعية هذه العمالة حيث أصبح نظام الحصص للعمالة الوافدة من بعض الدول في المشاريع الحكومية أمر مقبول ومعتاد لان الكويت كانت تحاول بسياستها تلك اسداء الدين لتلك الدول التي وقفت الى جانبها ابان وقوعها في قبضة الجيش العراقي حتى وان كلفتها تلك السياسة خسائر اقتصادية هائلة, (٦) ومما يميز العمالة الاجنبية في الكويت انها عمالة من فئة الذكور القادمين إلى العمل فقط دون اصطحاب أسرهم فهم عمالة مستهلكة ، وتشكل إستنزافاً وضغطاً كبيراً على الخدمات والمرافق وبالتالي لا تحرك النشاط الاقتصادي وقطاعاته المختلفة من تجارية ، واستثمارية ، وغيرها من القطاعات ، وأصبحت تعاني من ارتفاع معدلات البطالة السائدة في صفوفها وما تخلفه من مشكلات اجتماعية وأمنية كما حدث في منطقة خيطان من أعمال شغب وتكسير ، والأهم أنها حدت من تشغيل العمالة الوطنية في القطاع الخاصوبالنظر الى حجم وهيكل المجتمع السكاني حسب الجنسية والنوع عام ١٩٩٨ نجد ان اهم المؤشرات التي يمكن استقراؤها هو الفارق الكبير بين نسبة غير الكويتيين في المجتمع السكاني والذي يبلغ (٥٦٪) وبين نسبتهم في حجم قوة العمل التي تبلغ (٨٣,١٠٪) ويرجع هذا الفارق بين النسبتين إلى أن هناك نسبة كبيرة من الكويتيين تقدر بحوالي (٧٥٪) خارج قوة العمل من بينهم (٤٤٪) تقل أعمارهم عن ١٥ سنة و(١٨٪) تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة في مراحل التعليم المتوسطة ، ويعني هذا ضرورة إفساح المجال إلى الأفواج المتدافعة إلى سوق العمل من المواطنين الكويتيين - وعلى ديوان الخدمة المدنية أن يعد العدة لاستيعابها عاجلاً أم آجلاً إذ تبلغ نسبتها حوالي (٦٣٪) من إجمالي عدد الكويتيين وسوف يترتب على ذلك بطبيعة الحال إعداد خطط متوازنة لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة ، وإعادة النظر في سياسة التوظيف .

جدول (٣)حجم وهيكل المجتمع السكاني حسب الجنسية والنوع في ١٩٩٨م

النوع / الجنسية	ذكور	إناث	جملة	الوزن النسبي %
الكويتيـــون	١٣٨٥٢٣	٧٣٠٣٦	٢١١٥٥٩	١٦,٩٠
غير الكويتيين	٨٢٣٠٥٣	٢١٧٣٨٤	١٠٤٠٤٣٧	٨٣,١٠
١ - جنسيات عربيـــة	٢٩٥٤١٣	٢٨٨٨١	٣٢٤٢٩٤	٢٥,٩٠
٢ - جنسيات غير عربية	٥١١٩٥١	١٨٨٠٧٩	٧٠٠٠٣٠	٥٥,٩١
- آسيوية	٥٠٢٢٢٦	١٨٤٥٢٨	٦٨٦٧٥٤	٥٤,٨٥
- أفريقية	٧٠٦	٨٤٧	١٥٥٣	٠,١٢
- أوروبية	٤٨٤٥	١٦١٧	٦٤٦٢	٠,٥٢
- أمريكية	٣٨٥١	٩١١	٤٨٤٢	٠,٣٩
- أستراليـة	٣٢٣	٩٦	٤١٩	٠,٠٣
٣ - غير محدد الجنسية	١٥٦٨٩	٤٢٤	١٦١١٣	١,٢٩
جملة المجتمع السكانـــي	٩٦١٥٧٦	٢٩٠٤٢٠	١٢٥١٩٩٦	١٠٠,٠٠

المصدر:-احمد الجارالله,مصدر سابق,ص٢٤٦

٦-سلطنة عمان :اما في سلطنة عمان فانها تستقطب من العمالة الأسيوية ما يعادل ٨٧,١% من قوة العمل العمانية وهو يشكلون حوالي ١٩% من اجمالي السكان ذكرت نشرة إحصائية صادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني العمانية أن عدد الأيدي العاملة الوافدة في القطاع الخاص العماني ارتفع بنسبة ٣ .٢٣ %، خلال عام ٢٠١٢ حيث بلغ عددهم ٧٨٧ ألفاً و١٧٦ عاملاً، مقارنة ب ٦٠٢ ألفاً و٤٤٧ عاملاً وافداً خلال عام ١٩٩٤ وتشير الإحصائيات فيما يتعلق بتوزيع الأيدي العاملة الوافدة في القطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي إلى أن بعض القطاعات شهدت نسبة ارتفاع في إجمالي عدد الأيدي العاملة الوافدة ماعدا قطاع التعليم، الذي شهد نسبة انخفاض بلغت ٥ .١٧ %، وقطاع الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة ١ .٤ %، وأنشطة الخدمة المجتمعية الشخصية بنسبة ٥ %، كما شهد قطاع الإنشاءات نسبة ارتفاع بلغت ٩ .٣٢ %، حيث بلغ عدد الأيدي العاملة الوافدة فيه ٢٩٤٣٢٢ عاملاً، فيما بلغت نسبة ارتفاع عدد الوافدين في كل من قطاعات تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح السيارات ٤٥ .١٨% ، حيث بلغ عددهم ١٢٢٢٨٤ عاملاً، وفي الصناعات التحويلية ٤ .٢٢ % وعددهم ٨٤١٢١عاملاً. أما قطاع شغالات المنازل فوصلت النسبة إلى ٥ .٥٢ %، حيث وصل العدد إلى ٩٧٠١٠ شغالات. كما سجلت العمالة الوافدة في قطاع الزراعة والصيد بنهاية نوفمبر الماضي ارتفاعا بنسبة ٩ %، حيث بلغ عددهم ٦٣٢٢٣ عاملاً، فيما بلغت في «الفنادق والمطاعم» ١٧,٥ % حيث بلغ عددهم ٤٤٨١٨ عاملاً، وفي «الأنشطة العقارية» ٤ .٨٠% ، وعددهم ٢٠٣٣٧ عاملاً، في حين بلغ العدد في الأنشطة التعدين واستغلال المحاجر ١٤٢٥٤ عاملاً، أي بنسبة ارتفاع ١٣,٦ ٠أن أسباب تدفق العمالة الأجنبية لها ما يبررها إذ أن منطقة الخليج العربي أصبحت بعد ظهور النفط مركز جذب للعمالة من الدول الفقيرة ذات الأوضاع الاقتصادية البائسة ، ولا يمكن أن نغفل التحول الحضاري بمعناه الشمولي في دول الخليج العربي واتجاهها نحو التنمية ناهيك عن أن هذه المنطقة الاستراتيجية أضحت سوقاً مهماً للسلع والمنتجات التي تصدر من الدول الصناعية إليها(٧) ، فعجلة التنمية تحركت وبصورة سريعة مما حرك معها آلاف من العمالة بسبب قلة عدد السكان ورخص العمالة الأجنبية ، والوفرة المادية التي جعلت من مواطني دول الخليج يعتمدون في منازلهم وشوارعهم ومصانعهم ومزارعهم على الوافدين وبأجور زهيدة. ويمكن إيجاز أسباب الحاجة الى استقدام العمالة الاجنبية فى دول مجلس التعاون الخليجى فيما يلى:

١- تدني اجور العمال الاجانب ويعتبر هذا العنصر عنصراً حاسماً في القضية فلو كانت أجورهم عالية أو مرتفعة لتردد كثير من أبناء الخليج في استقدامهم أو على الأقل لكان هناك تفكير قبل الإكثار منهم ويكفي أن نشير في إجمال بعض الأرقام الخاصة بتواجد أفراد هذه العمالة في الخليج ، وكذلك ساعدت سوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض الأجور وانتشار البطالة في الدول المصدرة لهذه العمالة ، بالإضافة إلى ارتفاع الأجور وتوفر فرص العمل وارتفاع مستوى الخدمات الصحية في الدول الخليجية ، كما ان العامل الاجنبي أكثر طاعة وربما أكثر مهارة فى الأعمال الفنية وأكثر تحملاً لظروف العمل وتقبلا لأداء الأعمال الخدمية المتنوعة ، (٨)

٢- أسباب تنظيمية جعلت استقدام العمال الآسيويين أسهل وأسرع فى مختلف المهن بما فى ذلك المهن المنزلية والشخصية . إذ لم يكن استقدام العمالة من الخارج يتم فى جميع الدول وفق خطة مسبقة تشرف على تنفيذها جهة واحدة مثل وزارة العمل بل ترك الموضوع بدرجة كبيرة للقطاع الخاص الذى يسير وفقاً لآلية السوق التى تشمل الأجر وتوافد العمال وسرعة استقدامهم . كما أن وجود وكالات للتشغيل فى الدول الآسيوية المرسلة للعمالة كالهند وباكستان والفلبين وبنجلاديش وسريلانكا سواء كانت حكومية أو خاصة قد ساعد فى تشغيل الآلاف من العمال الآسيويين وأدت إحالة تنفيذ بعض المشاريع الإنشائية الكبيرة فى الدول العربية الخليجية لشركات مقاولات آسيوية إلى قيام تلك الشركات باستقدام عشرات الآلاف من عمالها الآسيويين وإقامة معسكرات أو تجمعات للعمال فى موقع العمل (٩)

٣- أسباب أخرى مثل العلاقات التاريخية الناتجة عن قرب بعض الدول الآسيوية من دول مجلس التعاون الخليجى حيث كانت هجرة عمالية من الهند إلى عُمان وغيرها منذ منتصف القرن التاسع عشر . وهجرة من إيران فى بداية القرن الحالى كما أنه يصعب عملياً وسياسياً تقييد استقدام العمال الآسيويين بصورة تامة فى نفس الوقت الذى ترتبط فيه دول مجلس التعاون الخليجى بعلاقات مع الدول الآسيوية وخاصة الإسلامية منها وترغب الدول الخليجية فى تنويع عمالها الوافدين لتخفيف الثقل السياسى لجنسية معينة ، كما ترغب تلك الدول فى الحد من توغلها فى الصراعات العربية والتى تنعكس عادة على علاقات جالياتها فى الدول المضيفة للعمال. (١٠)

٤- ونشير هنا أيضاً إلى سبب رابع للاستخدام الواسع للعمالة الاجنبية فى الأقطار الخليجية وهو الطبيعة الدولية لإدارة العديد من وحدات الأعمال فى بلدان الخليج حيث ينتشر استخدام الإدارة الدولية فى المؤسسات الفندقية التى هى إمتداد الفنادق العالمية وفى المؤسسات الصناعية حتى تلك المملوكة للدولة أو المملوكة ملكية مشتركة و كذلك فى الأعمال المصرفية وغيرها من أنواع الأنشطة.

٥-: قلة عدد السكان : ضآلة الكثافة السكانية نسبياً في المجتمعات الخليجية مع وفرة رأس المال الذي يمكن توجيهه لمختلف المشروعات الاقتصادية والاستثمارية التي تتطلب بالتالي أعداد كبيرة من العمالة غير متوفرة في السوق المحلي. لذا فإن قلة السكان والشح في القوى العاملة الوطنية بالإضافة إلى البطالة المقنعة بسبب ميول المواطنين إلى العمل في القطاع الحكومي وضعف تكيفهم مع ظروف العمل فى القطاع الخاص كالعمل بداومين والعمل أيام العطلات الأسبوعية والإجازات الرسمية جعلت الدول عاجزة عن تنفيذ خططها إذا ما اعتمدت على قدرتها البشرية فاضطرت

إلى فتح أبوابها أمام الأيدي العاملة العربية والأجنبية على حد سواء وبكل أصنافها بحيث أصبح الوافدون (العرب والأجانب) يحتلون المكانة الأساسية في تركيب القوى العاملة

٦-- ضعف إقبال الشباب الخليجي على التعليم الفني والمهني : بينما يندفعون إلى الكليات النظرية طلباً للشهادة الجامعية للوجاهة الاجتماعية ، ولعل هذا سبب من أهم أسباب الاعتماد على العمالة الأجنبية في دول الخليج العربية عموماً فالمواطن الخليجي تحول بعد ثورة النفط إلى إنسان يحتقر العمل اليدوي ولا يقبل عليه ،اذ ان التوسع فى التعليم الأكاديمى النظرى فى العقود الماضية أدى إلى مخرجات لا يحتاجها سوق العمل اذ ان أغلب وظائف القطاع الخاص تحتاج لتأهيل فنى ومهنى متوسط وعالى مثل فنى التكييف والصيانة وفنى كهرباء السيارات ومندوبى المبيعات وموظفى وكالة السفر والسياحة ، وهى وظائف غير مرغوبة من الشباب الخليجى ولضعف الالتزام من جانب بعض العمالة الوطنية الخليجية بمواعيد العمل وكثرة التغيب والخروج أثناء الدوام ، دور كبير في تفضيل العمالة الاجنبية كما ان عدم استقرار العمالة الخليجية الوطنية فى وظائفها وسرعة دورانها الأمر الذى يؤثر فى إنتاجية المنشأة من ناحية ويؤدى إلى عدم اكتساب الخبرة اللازمة من جانب العامل لعدم استقراره فى وظيفة محددة لفترة زمنية طويلة من ناحية أخرى مطالبة العمالة الوطنية برواتب وأجور عالية مقارنة بالعمالة الوافدة وهذا بالطبع يؤدى إلى زيادة كلفة إنتاج السلع والخدمات ويقلل من ربحية المنشأة أو خسارتها أو تحويل هذه التكلفة إلى زيادة الأسعار على المستهلك ص بالاضافة الى صعوبة الاستغناء عن العمالة الوطنية فى حالة ثبوت عدم جدراتها لأسباب كثيرة مما يشكل عبئاً على صاحب المنشأة.

٧- لقد أدت الطفرة النفطية خلال عامي ٧٣-١٩٧٤م إلى ازدياد العائدات النفطية وتوظيفها في مشاريع التنمية الاقتصادية والبنية الأساسية والتوسع العمراني ، فكان لابد من استجلاب العمالة الوافدة الماهرة والعادية ، وذلك للرغبة في توفير الحياة العصرية الحديثة للمواطنين وتهيئة الظروف المناسبة للتوسع في مشروعات الإسكان والطرق وغيرها من مشروعات البنية الهيكلية ومختلف الخدمات الأخرى لقد كانت الرغبة الخليجية تفوق قدرة هذه الدول على توفير العمالة الوطنية اللازمة لإنجازها مما أدى إلى التزايد السريع في معدلات الطلب على الأيدي العاملة من مختلف المهارات والتخصصات اللازمة لإنجاز خطط التنمية من ناحية، ولمقابلة التوسع في حجم الإنفاق العام من ناحية أخرى ليتم التوازن بينهما.

٨-عزوف العمالة الوطنية عن العمل ببعض الوظائف والمهن الفنية والحرفية التي يقوم بها الأجانب؛ حيث ينظر المواطنون في دول الخليج إلى هذه الوظائف أو المهن نظرة دونية تأثرًا برواسب اجتماعية وثقافية قديمة، ويفضلون في المقابل العمل في المجال الإداري والدوائر الحكومية، نظرًا لتميز العمل الحكومي بالاستقرار الوظيفي والمزايا التصاعدية المشجعة الذي يعود اليهم بمستوى مالي كبير. فهنالك الفرق بين العمل في مناصب عاليه وبين العمل في الحقول والمصانع. ربما قلة الدخل في المجالات الزراعيه احد العوامل التي يعزى اليها في عدم شغل المواطنيين بها بكثره وعسى أن يكون هناك أهتمام كبير من قبل وزارة الزراعه لحث الراغبين بالعمل في مثل هذه المجالات وتشجيعهم للحد من مستوى البطاله.

ثالثا؛-اخطار العمالة الاجنبية على الامن القومي لدوا الخليج

ا-الاخطار الاقتصادية (تحويلات العمالة من العملات الصعبة)تعتبر تحويلات العمال الاجانب في دول مجلس التعاون الخليجي من ابرز التحديات التي تواجهها هذه الدول كون تلك العملية تمثل استنزافا خطيرا لاقتصاديات تلك الدول حيث بلغت تحويلات الأجانب العاملين في دول الخليج العربية عام ٢٠٠٤ نحو ٣٠ مليار دولار ما وضع ضغطا على السيولة المحلية في بعض الدول

جدول (٤) تحويلات العمال الاجانب من دول من دول مجلس التعاون عام ٢٠٠٤ -٢٠٠٨(مليون دولار)

الدولة	عام ٢٠٠٤	عام ٢٠٠٨
السعودية	١٥٠٠٠	٢٦٠٠٠
قطر	٣٥٠٠	٢٣٠٠٠
الكويت	٤٠٠٠	٢٩٠٠٠
عمان	٢٥٠٠	٢٦٠٠٠
الامارات	٤٥٠٠	٦٥٠٠٠
المجموع	٣٠٠٠٠	٤١,٣٠٠

المصدر:-نهير راشد العجمي,تبعات العمالة الاجنبية في الخليج,مجلةانزوى لعدد٤٥٢ ,مسقط,,٢٠١٠,ص١٩

ومن ملاحظة الجدول (٤) يتبين لنا "إن معظم التحويلات كانت من المملكة العربية السعودية وهي أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، حيث تم

تحويل نحو ١٥ مليار دولار تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة ب ٤ مليارات ونصف ثم الكويت باربعة مليارات ."و تحويلات عام ٢٠٠٤ والبالغة ٣٠ مليار دولار هي أعلى من ٢٧ مليار دولار تم تجويلها في العام ٢٠٠٢ و١,٦ مليار دولار في العام ١٩٧٥ ويعتقد على نطاق واسع ان هذه الارقام لا تمثل كامل المبالغ المحولة لان اكثر العاملون الاجانب يحملون معهم عند سفرهم أموالا نقدية .التحويلات المذكورة لا تشمل هذه الأموال". وبما ان هذه التحويلات تتم بالعملة الصعبة فانها كثيرا ما تسبب مشكلة سيولة في المنطقة." ومن ملاحظة الجدول (٤) نجد أن مجموع تحويلات الأجانب القاطنين في دول الخليج الست بلغ ٤١٣ مليار دولار خلال ٢٨ عاما للمدة من ١٩٧٦ إلى العام .٢٠٠٢واحتلت السعودية قائمة ترتيب الدول اذ ان ٢٦٠ مليار دولار من هذه التحويلات جاءت من الممن العاملين الاجانب فيها بينما بلغت المبالغ المحولة من الامارات العربية المتحدة نحو ٦٥ مليار دولار و٢٩ مليار دولار من الكويت.وبلغت تحويلات الأجانب من سلطنة عمان ٢٦ مليار دولار وبينما تم تحويل ٢٣ مليار دولار من قطر و١١ مليار دولار من البحرين وهي أقل دول الخليج العربية ثراء. وتبعا للبيانات التي نشرتها مؤسسة ويسترون يونيون للتحويلات المالية فان حجم التحويلات المالية من قبل العمالة الوافدة في دول الخليج قد ارتفعت في العام ٢٠٠٥ ووصلت الى نحو ٥٩ مليار دولار وتمثل هذه النسبة نحو ٢٤ في المائة من اجمالي التحويلات عالميا. وقالت الشركة ان السعودية وحدها استحوذت على ٢٩ في المائة من اجمالي التحويلات من دول الخليج تليها الامارات ثم الكويت. وبهذا تحل السعودية في المرتبة الثانية عالميا من اجمالي تحويلات العمالة الوافدة التي تعمل فيها حسب احصائيات الشركة. ولعل ذلك يعود الى ارتفاع تحسن اداء الاقتصاد العالمي وهو الامر الذي انعكس ايجابا على تحويلات المغتربين في كل انحاء العالم فوفقا لتقارير صادرة عن البنك الدولي، ارتفعت تحويلات المغتربين من دول العالم من ٢٥٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ الى ٢٦٨ دولارا في عام ٢٠٠٦. وبلغت تحويلات المغتربين من الدول النامية وحدها الى أوطانهم ١٩٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، مقارنة مع ١٨٨ في عام ٢٠٠٥.(١١)

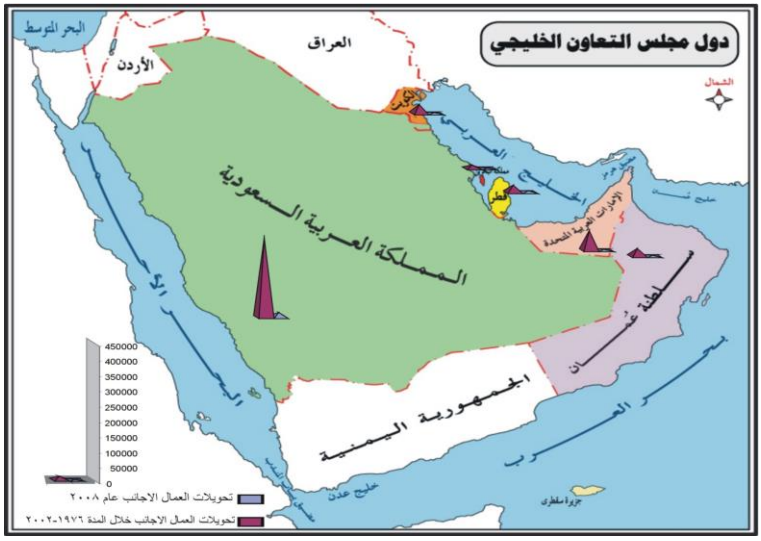

شكل (٨) خريطة توضح تحويلات الاجانب في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٠٨

ان ارتفاع مبالغ تحويلات الاجانب العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي يشكل هاجس مقلق يقض مضاجع السياسيين والاقتصاديين في المنطقة اذ ان مجموع الايرادات النفطية لدى دول الخليج في عام ٢٠٠٦، تراوحت ما بين ٣٥٠ و٤٠٠ مليار دولار وبالتالي فان نسبة ٥٩ مليار دولار المحولة من قبل العاملين الاجانب للخارج ليست بسيطة ابدا. خاصة اذا ما علمنا ان النسب المعلنة عادة ليست النسب الحقيقية للتحويلات المالية اذ تتم الكثير من عمليات تحويل الاموال بطرق لا تسمح بتوثيقها، اما عن طريق نقلها مع اشخاص او ما شابه وهكذا فان الباحث يعتقد ان حجم تحويلات العمالة الوافدة قد يصل المائة مليار دولار، وهذه كلفة باهظة وكبيرة، وخصوصا عندما نتكلم عن اعباء على موازنات دول الخليج وارتفاع في نسبة البطالة وغيرها من القضايا». ويعتقد الباحث ان هذه التحويلات رغم ضخامتها الا انها تمثل تكلفة تمت الاستفادة منها من دون شك، فهي رواتب لعمالة وعقول ساهمت في تنمية اقتصاديات هذه الدول، ولكن نجد ان الانظمة الاقتصادية تتوجه بشكل عام الى فرض ضرائب على الدخل كإحدى الوسائل التي تحقق لها البقاء والرفاهية للمواطن، ويرى الباحث ان تهويل عملية خروج اموال بهذا الضخامةامر مبالغ فيه ولاجل ايقافه لابد من العمل على اعطاء الفرصة للعمال الاجانب لتوظيف اموالهم داخل هذه الدول ، وذلك لا يتم الا عن طريق توفير بيئة استثمارية مشجعة وتعزيز الشفافية ووضع قوانين عصرية وتعزيز المحاسبة والمساءلة». ، ان احد اسباب اعادة انتعاش السوق المالية السعودية مؤخرا كان السماح للمقيمين بالاستثمار فيها كما ان دول الخليج بصدد الاتجاه نحو تحميل العمالة الاجنبية جزءا من تكلفة الخدمات التي تقدم لها مثل الخدمات الصحية واعتقد انها تدريجيا ستشمل ايضا قطاعات اخرى مثل التعليم وغيره». وشكلت التحويلات من منطقة الخليج بالنسبة للناتج المحلي الدول المصدرة للعمالة ما يلي(١٢):

- الفلبين ٨,٦٪ من الناتج المحلي.
- باكستان ٧٪ من الناتج المحلي.
- سريلانكا ٦,٥٪ من الناتج المحلي.
- تايلند ٦,٥٪ من الناتج المحلي.
- بنغلاديش ٦٪ من الناتج المحلي.
- إندونيسيا ٤,٧٪ من الناتج المحلي.
- الهند ٣,١٪ من الناتج المحلي.

ب-الاخطار الامنية: لم تكن الخسائر والاخطار المترتبة عن العمالة الاجنبية مقتصرة على الجانب الاقتصادي فحسب انما هنالك اخطار اشد تاثيرا والمتمثلة بالامن والمخاوف من اضطرابه في هذه المنطقة الحساسة من العالم فالإضطرابات العمالية تتواصل منذ عدة سنوات في دول الخليج. ومنها تظاهرات منطقة جبل علي في دبي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧، ثم تظاهرات سائقي الاجرة في دبي الذين نفذوا إضرابا على خلفية زيادة أسعار الوقود، وكذلك انتفاضة العمال البنغاليين في الكويت التي بلغت حد مواجهة قوات الأمن وتهشيم السيارات وإشعال

النيران بالمنشآت العامة لقد شكلت الإضرابات العمالية في الكويت والإمارات تحديا لمظاهر الإستقرار التي كان يعتقد ان الغنى يوفرها للمجتمعات الخليجية .وعلى الرغم من أن هذه الإضرابات ليست الأولى من نوعها، إلا ان الحقيقة التي فاقت عليها الدول الخليجية تنطوي على متغيرين رئيسيين. الأول، ان العمالة الأجنبية تزداد شعورا بالثقة أن تظاهراتها لم تعد معزولة. وان صوتها الذي كان يسهل خنقه من قبل، صار مسموعا من جانب المنظمات المعنية بحقوق الإنسان.واحد أهم مصادر الثقة هو ان العمالة الأجنبية صارت تدرك ثقلها الإقتصادي، وتفهم من خلال هذا الثقل، انه لم يعد بالإمكان الإستغناء عنها او إستبدالها بسهولة، مما يمنحها شعورا قويا بان "استيطانها" الإقتصادي يؤهلها للفوز بمطالب لم تكن مقبولة من قبل.والثاني، هو ان العمالة الأجنبية تكتسب نوعا، ولو بدائيا، من التنظيم الذي يؤهلها لممارسة تضامن احتجاجي لن يشجعها على المزيد فحسب، بل ويشل قدرة الحكومات الخليجية على التعامل مع الظاهرة كمجرد أعمال أحتجاج طارئة أيضا ان "وجود عمالة فاقدة للتأهيل والحقوق والوعي وتدني مستوى ثقافتها، أمام ترف المواطن الخليجي الذي يرى فيها مجاميع لا تستحق الاهتمام، والبعض يصل بتصرفاته إلى حدود عنصرية سوف تجد نفسها أمام رهان خاسر، لأن فاقد كل شيء قد يتحوّل من أداة نافعة إلى أدوات تفجير، وعلينا أن نفهم كيف تحوّل بعضها إلى مزيفي نقود وصانعي خمور أو ترويج مخدرات، وتزييف للأختام والعملات وإيواء العاملات الهاربات في دور دعارة، وامتهان كل شيء محرم مخالف للأعراف والقوانين، وهذا السلوك يمكن أن يتطور إلى حالات تنظيم عصابات خطيرة، تجد فيها المنظمات الإرهابية وسيلة لخلق الاضطرابات." ان التحركات العمالية للأجانب في الخليج بدات تستقطب إهتماما متزايدا من جانب منظمات حقوق الإنسان.(١٣) وفي حال تجدد تلك التحركات فليس من المستبعد على الإطلاق ان تستقطب إهتماما دوليا أكبر. وهو ما يعني ان دول الخليج ستواجه ضغوطا تجعلها عاجزة بالفعل عن الأخذ بزمام أي مبادرة لمعالجة المشكلة.وما يبدو اليوم وكأنه عمالة فردية، فانه لن يعود كذلك إذا ما قررت الحكومات الخليجية تنفيذ سياسات ترحيل او إستبدال جماعية. فلا الدول المصدرة للعمالة ستقبل بترحيل عمالتها، ولا الدول التي تتظاهر بالدفاع عن حقوق الإنسان (لتمارس من خلالها بعض أعمال الإبتزاز المألوفة) ستسكت عما يفترض انه "انتهاكات" وربما "جرائم" قد تقود مرتكبيها الى المحاكم الدولية.و في ظل الجو الدولي العام الذي يسهل فيه تدويل اية ازمة محلية واستصدار قرارات من مجلس الامن فان امكانية صدور قرارات دولي تفرض توطين العمالة الاجنبية في الخليج او حتى اضفاء الشرعية الدولية على اية محاولة من قبل تلك العمالة للسيطرة على مقاليد الامور في موقع ما في الخليج تشكل فيه اغلبية يجب ان لا ينظر اليه انه امر مستبعد الحدوث ." وسبب عدم استبعاد الامر يعود لوجود سوابق تاريخية مماثلة فالعمالة الاجنبية التي استقرت في شبه جزيرة ملقا بكثافة كبيرة استطاعت وبموجب حق تقرير المصير في عام ١٩٦٥ أن تسلخ ذلك الجزء من ماليزيا وتقيم دولة هي سنغافورة مدعومة بقرارات الشرعية الدولية."(١٤) وهناك من دون شك خوف لدى دول مجلس التعاون الخليجي من ان تجبر في يوم ما على القبول بشيء لا يرضيها كمنح مزيد من الحقوق لليد العاملة الوافدة او حتى الجنسية."فمن وجهة النظر الغربية ان العمال الذي يقيمون هنا ٣٠ او ٤٠ عاما من حقهم الحصول على حقوق وان يصبحوا مواطنين هم وابناؤهم. ان هذه المبادئ تعتبر اساسية في الغرب ,ومما يضاعف قلق اهل الخليج ما طالبت به منظمة هيومن رايتس من ضرورة صون حقوق هؤلاء العمال المنتقضين ، مما يتعرضون له من ممارسات تخالف الأنظمة الدولية، مثل حجز جوازات سفرهم ومرتباتهم، التي غالباً ما تتآكل تحت وطأة انعدام وجود حد أدنى للأجور، وذلك بالتزامن مع تحركات احتجاجية أقامها عمال أجانب في المناطق الصناعية بدبي .كما ، اصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريرا اخر حول العمالة المنزلية في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والإمارات.وذكر التقرير أن حكومات دول الخليج، بما فيها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت، فشلت في وقف الانتهاكات والإساءات الخطيرة التي تتعرض لها العمالة السريلانكية المنزلية، وبخاصة الخادمات.والحال، فان دول الخليج تواجه مأزقا مزدوجا فإنضمام دول الخليج إلى منظمة التجارة العالمية يفرض عليها الالتزام بتطبيق عدد من الإصلاحات فى سوق العمل (١٥)، سيكون منها المطالبة بضرورة تحسين شروط وظروف العمل الحالية للعمال الوافدين ، ونشير فى هذا الصدد أن كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت قد بدأت بالفعل فى اتخاذ خطوات جادة فى سبيل استبدال أو تغيير نظام الكفيل الخاص بعمل الأجانب بعد أن أسيئ استخدام هذا النظام كما أنه من غير المستبعد أن يثار موضوع الكفيل والذى تم تبنيه لاعتبارات أمنية وتنظيمية وإدارية ، فى إطار دوائر حقوق الإنسان والمنظمات الدولية المتخصصة كمنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة(١٦). هذا بالإضافة إلى احتمال تعرض دول مجلس التعاون الخليجى لضغوط بعض المنظمات الدولية للمطالبة بتوطين هذه العمالة ومنحها حقوقها السياسية والنقابية استغلالاً لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ،وهذا الأمر له سابقة تؤكد احتمالية حدوثه ، ونقصد بها ما تم خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة – اللجنة الفرعية الخاصة بالقضاء على التمييز العنصرى عام ١٩٩٣حيث تناولت تلك اللجنة قضايا العمال المهاجرين فى ثلاث دول خليجية . حيث طلبت اللجنة معلومات عن حالة فئة " بدون " والفلسطينيين وأشارت على علم اللجنة بتعرض هاتين الفئتين والعراقيين وفئات أخرى لم تشارك بلدانها فى التحالف ضد العراق للصرف من العمل فى القطاع العام والاستبعاد وفى نظام التعليم العام ولسوء المعاملة والاحتجاز والطرد والتعذيب وكذلك عبرت اللجنة عن القلق إزاء تعرض العاملين بالمنازل من أصل آسيوي للاسترقاق عن طريق الديون والحرمان من جوازات سفرهم والاحتجاز غير القانونى ،) ...فقرة ٣٨٠ من المرجع. (CERD/C/٢٢٦/add.٥) كما ان اللجنة تناولت في دورتها ٤٣ لعام ١٩٩٣ تساؤلات حول كفالة دستور قطر للمساواة .. وأعربت عن قلقها من كفالة حق اختيار الوظيفة للأجانب ، وحق العمال الأجانب فى الوصول إلى جميع المهن ، وأهلية غير المواطنين للحصول على استحقاقات الضمان الاجتماعى وكفالة حرية المغادرة والعودة لغير المواطنين . وانتقدت اللجنة التشريعات التى تحظر على المحامين غـــير العرب المرافعـــة أمـــام المحاكم واعتبرت ذلك تمييزا . (المرجع : تقرير اللجنة. (CERD/C/٢٠٧/add.٥) وفي عام ١٩٩٥ اعربت اللجنة فى دروتها ٤٧ عن القلق العميق إزاء المعلومات التى تفيد معاملة المهاجرين الإناث الأسياويات معاملة لا إنسانية وتساءلت عن حق جلب المهاجرين لأبنائهم وإتاحة تعليمهم بلغتهم وحقهم فى الاجتماع بحرية وممارسة ثقافتهم ... الخ. من المشاكل الأمنية التى تواجهها دول مجلس التعاون الخليجى بسبب العمالة الأجنبية الغير عربية ، هى مشاكل النيكسولايت ، جماعة النيكسولايت هى جماعة وافدة من الهند تؤمن بالعنف الثورى وتعمل فى الوسط العمالى وتقوم بتنظيم وتحريض وتأجيج العمال والفقراء والعاطلين عن العمل وتدفع بهم نحو المواجهة العنيفة والمسلحة مع مؤسسات الدولة وأجهزة الأمن وتعتبر الحكومة الهندية النيكسولايت أكثر خطورة من الإرهاب فعلى حد قول رئيس الوزراء الهندى ، أن هذه الجماعة هى الخطر الأول الذى يواجهه الحكومة الهندية حالياً حيث أنها تسببت فى مقتل ١٦٥ شخصاً عام ٢٠٠٥ ، وهى جماعة تعمل وسط المزارعين والعمال والطوائف الفقيرة وتمدهم بالأسلحة لتفكيك الدولة الهندية التى فقدت السيطرة على ١٥ ولاية و ١٦٠ مقاطعة هندية أصبحت تحت سيطرتها(١٧). أن هذه الجماعة قررت الرحيل مؤخراً نحو دول الخليج العربى والتى تعتبرها العدو الثانى لها بعد الدولة الهندية من منطلق كونها دول رأسمالية تنمو وتزدهر من خلال استغلال الأيدى العاملة الهندية الرخيصة التى تعاملها معاملة لاإنسانية - على حد زعمهم- وهناك بالفعل بعض المؤشرات التى تؤكد اختراق جماعة النيكسولايت لتجمعات العمالة الآسيوية فى دول مجلس التعاون ولعل أبرز هذه المؤشرات هو الإضرابات العمالية الأخيرة التى كانت أكثر تنظيماً وعنفاً وتسييساً ، حيث شارك فى الإضراب حوالى ٨٠٠٠ عامل وشمل ١٧ موقع عمل لشركة مقاولات واحدة على امتداد دولة الإمارات واستمر لمدة خمسة أيام متتالية تسببت فى خسارة قدرها ١٥ مليون درهم ، هذا الإضراب الذى تسبب فى مواجهات عمالية دامية تطلبت تدخل رجال الأمن بشكل حاسم لوقف أعمال العنف والشغب والمواجهات وتم خلالها القبض على ٧٨ من قيادات الحركة العمالية الذين طردوا من الدولة. كما يشير أيضاً إضراب ٦٠٠ عامل أجنبى نصفهم من الهنود فى دولة قطر فى أغسطس من عام ٢٠٠٥ ، ووقوع أعمال العنف التى قام بها ألف عامل بنجلاديش فى دولة الكويت بمهاجمتهم

لسفارة بلدهم فى دولة الكويت بذريعة عدم قيام السفارة بأى إجراء يذكر إزاء شركة كويتية لم تقم بتسديد الأجور المترتبة عليها لهولاء العمال - على حد قولهم - إلى توقع نشوب العديد من المشاكل الأمنية بسبب هذا الوجود الضخم للعمالة الآسيوية فى دول الخليج وبالاضافة الى ذلك فان هناك مشكلة حقيقية في دخول أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية الوافدة بطرق غير مشروعة من خلال المنافذ البحرية التي لا تستطيع قوات خفر السواحل أن تمنع هذا التسلل غير الشرعي وخاصة من دول الجوار وإن كان محدوداً إلا إنه يحمل في ثناياه أخطاراً كبيرة وغير مرئية تهدد المجتمع ، فالدولـة تفقد سلطاتها عليهم بحيث لا تستطيع تعقبهم أو محاسبتهم في حالة ارتكاب جرائم خطيرة (١٨)، والجانب الأخطر إذا كانوا يحملون معهم إلى داخل البلاد مواد محظورة مثل الذخائر والأسلحة أو المخدرات مما يؤثر على حالة الاستقرار والأمن في المجتمع .ومن ناحية أخرى فإن الأفراد الذين يتسترون عليهم داخل هذه البلدان قد يفرضون عليهم القيام بأعمال مخلة بالشرف والأخلاق مما يساعد على انتشار الرذيلة والفساد الأخلاقي .ونتيجة للوضع السابق فقد ظهرت ممارسات خطيرة تهدد المجتمعات الخليجية المحافظة ، فسجلات المحاكم وأقسام الشرطة تشهد علـى ذلك ، وأكبر دليل على ذلك الحملة التي قامت بها وزارة الداخلية الكويتية خلال الفترة من ٦-١٩٩٩/١٠/٩م على تجار مروجي المخدرات وشقق الدعارة ، فقد تم ضبط ٥٦ وافداً أغلبهم من الجنسية الإيرانية والباكستانية وجنسيات وافدة مختلفة يروجون المخدرات والمشروبات الروحية ، وإجمالي ما تم ضبطهم ١٠٨ متهماً يروجون المخدرات و١٢٠ بائعة هوى من جنسيات مختلفة يعملن بالدعارة (١٩) .

ج-الاخطار الثقافية: ليس خفياً على أحد الاختلاف الحاد بين منظومة القيم والتقاليد فى الدول الآسيوية عن تلك المنظومة السائدة فى الوطن العربى وهو الأمر الذى دفع الكثير من الباحثين وصانعى القرار فى الدول العربية وبشكل عام ودول الخليج بشكل خاص إلى التحذير من الآثار السلبية لانتشار العمالة الآسيوية فى دول الخليج والتى يمكن أن تؤثر بشكل أو بأخر على النسيج الاجتماعى الخليجى ، وذلك بخلاف العمالة العربية التى تشترك فى المكون الثقافي والديني واللغوي مع بقية الشعوب الخليجية . وتشير أحد الدراسات إلى أن العمالة الوافدة أدت إلى انقسام المجتمع الخليجى بل وإنشطاره إلى ثقافات ولغات وأعراق مختلفة بدت فى مجتمعات المواطنين أقلية ، واللغة العربية لم تعد ينطق بها غير نسبة متناقصة. فمن المعلوم ، أن اللغة مكتسبة وليس لها علاقة بالوراثة ، فالإنسان يفهم اللغة ثم ينطق بها ، ويتأثر الطفل بلغة المحيطين به منذ شهره السادس وأن الطفل الذى يتعلم لغتين فى وقت واحد يلاقى صعوبة فى التعلم وتشير الدراسات إلى أن من الأسباب الهامة لوجود المربية فى الأسرة وجود أكثر من طفل تقل أعمارهم عن ست سنوات ، وهذا يعنى أن المربية تلازم الطفل فى المرحلة الحاسمة التى يكتسب فيها اللغة وهو الأمر الذى يمثل حاجزاً يعوق نمو الطفل اللغوى ، نظراً لجهل المربية باللغة العربية واستعمالها للغة غربية ركيكه أو إنجليزية ركيكه وأحياناً إلى لغتها الأصلية ، وكما أشارت إحدى الدراسات فإن (٨٪) من مجموع المربيات فى بعض دول الخليج لديهن إلمام باللغة العربية وفى بعض الدول الأخرى (٦,٢٪) فقط وأن اللغة الأجنبية هى الأكثر شيوعاً باعتبارها وسيلة اتصال بين المربية والطفل من جهة وبين المربية والوالدين من جهة أخرى ، وأن (٢٥٪) من أطفال الأسر يقلدون المربيات فى اللهجة وأكثر من (٤٠٪) منهم تشوب لغتهم لغة أجنبية ، أحياناً ما يتعرضون للمضايقات من أقرانهم بسببها ، كما أن هناك إحدى الدراسات الميدانية التى أثبتت أن) ٥٨,٦ .% من المربيات جئن من مجتمعات تفضل إقامة العلاقات الجنسية قبل الزواج ولا مانع لديهن من تناول الخمر والتدخين والأدهش من ذلك أن (٦٨,٣٪) منهن لاتزيد أعمارهن عن العشرين ولم يسبق لهن الزواج ذلك فى الوقت الذى أثبتت فيه الدراسة أن (٥٠ (%من هؤلاء المربيات تقمن بالإشراف الكامل على الأطفال وأن (٢٥٪) منهن يتحدثن معهن فى قضايا العقيدة والتقاليد (٢٠)، والأمر أوضح من أن نحاول تعداد أثاره السلبية. كما لوحظ فى أقطار الخليج أن الانتشار الواسع للعمالة الوافدة من الهند وباكستان وشبه القارة الهندية فى الأعمال التجارية والمصرفية وغيرها قد أدى إلى التأثير على اللغة العربية الدارجة المستخدمة ، حيث تستخدم فى الأسواق لغة ركيكة مركبة من كلمات عربية وأردية يجرى نطقها بطريقة بعيدة عن العربية وأن الاستخدام الدائم والمستمر لهذه اللغة المركبة كفيل بإفساد اللغة العربية فى الإقليم ، وادخال ألفاظ جديدة لاتمت للعربية بصلة . كماوسائل الاعلام ووسائل الترفيه في دول الخليج بدات تواكب الجاليات الاجنبية فتقدم لها ما يناسبها فعلى سبيل المثال فأن الكل يعلم بأن السينما وسيلة خطيرة من وسائل نشر الثقافة والتأثير فيها حيث إنها تخضع في بعض الدول الخليجية للغة الأغلبية ، والدليل على ذلك وجود ثمان دور عرض للسينما في 'أبوظبي' تعرض في نهاية كل أسبوع أفلاماً آسيوية ، أما في 'دبي'فكان هناك أحد عشر داراً عرضت ثمانية أفلام آسيوية وثلاثة إنجليزية يضاف إلى ذلك صدور صحيفتين يوميتين بالإنجليزية كذلك التوزيع الهائل للصحف والمجلات الآسيوية . . ومن أبرز المشاكل المستقبلية هى تلك التى يمكن أن تنشأ كنتيجة لتكوين مجتمعات متعددة القوميات فى أقطار الخليج العربى الصغيرة . إن استقرار جاليات آسيوية كبيرة الحجم يمكن أن يؤدى إلى نشؤ مثل هذه الظاهرة (٢١). وقد كثرت الإشارة إلى أن الجاليات الهندية قد كونت بالفعل مجتمعات مستقرة فى شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا وحتى فى بريطانيا . على أن هذه الجاليات قد بقيت دائماً كاقليات فى إطار سكانى أكبر من العناصر المحلية . أما فى إطار صغر حجم السكان فى منطقة الخليج فالوضع مختلف حيث أصبحت هذه الجاليات أكبر من حجم السكان المحليين والعرب من غير المواطنين وهو الأمر الذى قد يؤدى إلى أن تنقلب هذه المجتمعات بالفعل إلى مجتمعات متعددة القوميات ، ومن المحتمل أن يؤدى هذا إلى صراعات حادة يمكن أن تؤدى إلى تدخل خارجى وضغوط خارجية من الدولة الأم فى شبه القارة الهندية. هذا من جانب أما الجانب الآخر فإن العمالة الأجنبية التى يقدر عددها كما سبق وذكر بحوالى ١٤ مليون عامل يوجد بينهم ١٠ ملايين يعملون بصورة فعلية و ٤ ملايين يمكن وصفهم بالعوائل من أطفال ونساء ، وهؤلاء فى وقت ما سيطالبون مع التقادم بخدمات اجتماعية من تعليم وصحة وغير ذلك من الحقوق التى يمكن أن تتعدى بعدها الاجتماعى إلى الأروقة الدولية فنجد المنظمات الدولية تتدخل لحماية حقوق الإنسان هناك بل إلى المطالبة بتحقيق المساواة الاجتماعية والسياسية فى الحقوق والواجبات لهذه العمالة كما ذكر سابقاً (٢٢)

رابعا:-إيجابيات العمالة الأجنبية (٢٣):

١- أسهمت العمالة الأجنبية في تسريع عملية التنمية الوطنية .

٢- ساعد وجود العمالة على إكساب العمالة الوطنية قدرات ومهارات متنوعة وخبرات جديدة

٣- ساعدت العمالة الأجنبية على تحريك الاقتصاد الوطني من خلال إيجاد أنشطة وخدمات تلبي حاجاتها ، مما فتح باب الاستثمار أمام القطاع الخاص الوطني .

٤- ساعد وجود هذه العمالة على إكساب المواطن العادي خبرات بثقافات الدول المختلفة وعادتها وتقاليدها.

٥- فتح وجود هذه العمالة الأبواب أمام انفتاح اقتصادي وثقافي استفادت منه الطاقات الوطنية.

٦- أسهمت العمالة في توطيد العلاقات الخارجية بين دول الخليج ودول العالم ومن بينها الدول الإسلامية .

٧- أسهمت العمالة في التعريف بالثقافة العربية والخليجية وأدت دورا كبيرا في إبراز اسم دول الخليج في المحافل الدولية .

٨- كان لوجود هذه العمالة أثر في التعريف بالإسلام والعادات والتقاليد الإسلامية حتى إن كثيرين قد أسلموا تأثراً باحتكاكهم بالمسلمين.

خامسا:-النتائج والتوصيات

نسطيع الاستنتاج ان ما يروج من اخطار من جراء تدفق العمالة الاجنبية هي اخطار حقيقية ولكنها مبالغ فيها الى حد كبير أن العمالة الأجنبية في دول الخليج لا تشكل خطراً إذا كان الاستقدام في حدود الاحتياج الفعلي وما يحقق إضافة اقتصادية وهذا لا يتحقق إلا بوضع ضوابط للاستقدام ولا يخضع تقديرات الاستقدام لاجتهادات شخصية فمتى تم الاستقدام في حدود هذا الإطار فإن استقدام العمالة الأجنبية لا يشكل خطراً أما إذا كان الاستقدام مشرعاً على مصراعيه ويعطى لكل من طلب فإنه حتماً ستكون هناك عمالة زائدة عن الاحتياج وهذه العمالة لن تجد لها عملاً وبهذا ستكون هذه العمالة معطلة سائبة وستعمل هذه العمالة في كل المجالات سواء المشروعة أو غير المشروعة وهذا منبت الخطر وستشكل هذه العمالة عبئاً على

البلاد مما يخل بأمن واستقرار البلاد. اما حالات الاضراب والتضاهر والاعتصام فان التعامل معها لابد ان يكون وفقا للقوانين الخليجية التي مثلها مثل أي قوانين أخرى تمشي مع الأنظمة الدولية ومع اتفاقيات ومبادئ منظمة العمل الدولية التي تمنع كل أنواع التحريض والإضرابات العمالية التي لا تستند على أسباب مشروعة تستدعي من العمال اتخاذ مثل هذا الموقف وحتى لو حدث الإضراب بسبب مشروع فإن الجهات المعنية تسارع إلى معالجة الأسباب وإعطاء كل ذي حق حقه حتى تزول الأسباب التي استدعت هذا الإضراب ومتى ما أزيلت الأسباب زال الإضراب وتحقق الاستقرار كما ان الخطر القادم بسبب العمالة الاجنبية هو خطر جزئي يهدد بعض الدول حيث ان تاثيره غير كبير في بعض الدول , بسبب حجمها السكاني المناسب , لكن بقية دول الخليج تواجه مشكلة زيادة عدد الأجانب علي عدد السكان المواطنين. حيث تختلف نسبة العمالة الآسيوية لعدد السكان الإجمالي من دولة خليجية إلى أخرى ويمكن تصنيف دول مجلس التعاون من حيث تعداد العمالة الآسيوية إلى ثلاث فئات:

١. الفئة الأولى: وتضم كلا من الإمارات وقطر والكويت، وتمثل نسبة الوافدين فيها أكثر من ٦٠٪ من السكان. وهي اكثر الدول تاثرا بالعمالة الاجنبية
٢. الفئة الثانية: وتضم كلا من السعودية وسلطنة عمان وتمثل نسبة الوافدين فيها أكثر من ٣٠٪ من عدد السكان.وتاثير العمالة الاجنبية محدود وغير مؤثر
٣. الفئة الثالثة: وتشمل مملكة البحرين وتمثل فيها العمالة الوافدة حوالي ثلث عدد السكان. وهي تقع في منطقة الخطر

ولمواجهه هذا الخطر, بدأت دول الخليج تناقش منذ عام ٢٠٠٤ عدة خيارات منها قانون يحدد مدة بقاء العامل الأجنبي بست أو خمس سنوات, علي أن يقتصر القرار علي العمالة غير الماهرة.من اجل تجديد العمال الاجانب حتى لا يتحول وجودهم المؤقت الى وجود دائم تترتب عليه حقوق تكون دول الخليج في غنى عنها لكن تأخر اقرار المشروع بسبب وجود "لوبي قوي لرجال الأعمال في الخليج،كما ان بعض دول الخليج بدات تعي اهمية تحويل مجلس التعاون الخليجي الى اتحاد خليجي يستوعب هذه الاعداد ويعتقد الباحث ان ذلك سوف ينهي المخاوف المبالغ فيها خاصة تلك المتشددة والتي وصل بعضها الى وصف خطر العمالة الاجنبية في دول الخليج بانه اشد خطراً على الخليج من القنبلة النووية واسرائيل معاً !! لما لها مخاطر اقتصادية وثقافية وسياسية، بل ان البعض قال ان دول الخليج ستصبح غير عربية بحلول عام ٢٠٢٥م! وذلك في سياق ارقام احصائية مع تزايد العمالة الاجنبية ة ان العمال الاجانب باجورهم المتدنية ساهموا الى حد كبير في تنمية وتطوير هذه الدول ودفعوا باتجاه تحقيق ارباح هائلة لهذه الدول ولو كانت أجورهم عالية أو مرتفعة لتردد كثير من أبناء الخليج في استقدامهم أو على الأقل لكان هناك تفكير قبل الإكثار منهم ويكفي أن نشير في إجمال بعض الأرقام الخاصة بتواجد أفراد هذه العمالة في الخليج، وكذلك ساعدت سوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض الأجور وانتشار البطالة في الدول المصدرة لهذه العمالة، بالإضافة إلى ارتفاع الأجور وتوفر فرص العمل وارتفاع مستوى الخدمات الصحية في الدول الخليجية، لقد لعبت العمالة الوافدة في الخليج، في أعقاب ظهور النفط وتدفق عائداته دوراً كبيراً في عملية الإسراع في التنمية الاقتصادية، وذلك بإقامة الهياكل الأساسية للدول وتوفير مرافق الخدمات العامة التي لم تكن متوفرة من قبل، ونتيجة لصغر حجم المجتمعات السكانية وعدم كفاية المعروض من قوة العمل المحلية لمقابلة الاحتياجات المتزايدة من عنصر العمل، واجه الاقتصاد الخليجي في المراحل الأولى من التنمية عجزاً في قوة العمل، وفرتها الدول من خلال الطلب المتزايد على العمالة الوافدة لتوفير هذه العمالة للمساهمة في إقامة وتشغيل وصيانة مشاريع البنية الهيكلية والخدمات العامة والاجتماعية، كما أدى التوسع السريع لقطاع البناء والتشييد والأنشطة المرتبطة به إلى تسارع معدلات الطلب على قوة العمل الوافدة بمختلف مستوياتها ومهاراتها. وأدى هذا التزايد في أعداد الوافدين إلى زيادة معدلات الطلب على خدمات التعليم والصحة والإسكان والخدمات الأخرى، والتي تتطلب توفير أيد عاملة وافدة كبيرة من مدرسين، وأطباء، ومهندسين، ومحاسبين ومحامين وغيرهم من المهنيين. ونتيجة للتغير الاقتصادي الذي طرأ على المجتمعات الخليجية فقد ظهرت أنماط استهلاكية بفعل أثر التقليد والمحاكاة في الأسر الخليجية وتبعها تزايد في معدلات العمالة المنزلية بالقطاع العائلي بصرف النظر عن توافر أو انتفاء الحاجة إليهم. نستنتج خلال البحث ان العمالة الوافدة لها دور كبير بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في منطقة الخليج وان اعدادها اذا تماشت مع حاجات اقتصاديات تلك الدول فلاضير منها لانه لا بديل عنها اذ ان عملية خلجنة الوضائف قد تحتاج الى وقت طويل في ظل الثقافة السائدة في بلدان الخليج والمتمثلة بالنظر بدونية لبعض الوضائف وبالتالي فان خطر العمالة الاجنبية يمكن ان يتاتى من ادخال اعداد كبيرة من العمالة الاجنبية وهو الامر الذي يجعلهم عاطلين فقراء فيكونوا بيئة خصبة لكل انواع المشاكل وللتقليل من الاخطار المتوقعة للعمالة الاجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي نوصي بالتالي:-

١-تشجيع دخول العمالة الوطنية كافة المجالات وخاصة القطاع الخاص .و اتباع سياسة الخلجنة وهو توطين الوظائف والمهن، ووضع الخطط الهادفة لإحلال الأيدي العاملة المحلية محل الوافدة وفق برامج مدروسة من التعليم والتدريب والتأهيل خلال فترات زمنية محددة.من خلال الاهتمام بأساليب تخطيط القوى العاملة وربطها بخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لأولوياتها المستقبلية، وتكوين أجهزة متخصصة لتجميع إحصاءات سوق العمل والمعلومات المرتبطة بالموارد البشرية، وزيادة كلفة العمالة الوافدة بصورة متوازنة مع توسيع وتطوير برامج التدريب والتأهيل للعمالة الوطنية في المهن كافة وذلك بغرض الإحلال التدريجي للقوى العاملة الخليجية محل العمالة الأجنبية. , وتوفير المزيد من فرص العمل للمواطنين للحد من شبح البطالة التي بدأت تنتشر في جميع دول الخليج مؤخرا بحيث يكون انتقاء العمالة الوافدة حسباً للحاجة ووفقاً لاحتياجات القطاع الخاص الفعلية ووفق ضوابط تراعي الجانب الأمني والسياسي للدولة

٢- رسم سياسة ديموغرافية بحيث لا يزيد عدد العمالة الوافدة عن ٤٠٪ من جملة السكان في كل دولة من دول المجلس . و العمل على رسم سياسة موحدة لسوق العمل الخليجي من خلال مجلس التعاون الخليجي . وترشيد استقدام العمالة الأجنبية في دول الخليج و تحديد حد أعلى لبقاء العامل الأجنبي في دول المجلس، بحيث لا يسمح باستمرار العامل في عمله أكثر من ست سنوات كحد أقصى. باستثناء التخصصات التي لا يمكن الاستغناء عنها والتي لا يتوفر مواطنون من نفس البلد لشغلها .والتركيز على نوعية العمالة الوافدة وإعطاء الأولية للعمالة الماهرة والتخصصات المهنية النادرة التي يحتاجها سوق العمل المحلي . الحد من دخول العمالة الهامشية وخدم المنازل وفقاً للاحتياجات الفعلية للأسرة .

٣-يجب أن تقوم الدولة بالتوسع في استخدام التكنولوجيا المتقدمة في المشروعات التجارية والصناعية بديلاً عن الأعداد الكبيرة من العمالة الوافدة

٤- تبادل المعلومات والخبرات في شأن تدريب وتنمية العمالة الوطنية وإجراءات استخدام العمالة الوافدة بين الدول الخليجية والتنسيق بينها .

٥-تنويع القاعدة الاقتصادية للمجتمعات الخليجية وتكاملها والحد من التوسع في الأنشطة الخدمية وإعطاء الصناعة الاهتمام الذي تستحقه كمجال استثماري يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي .و ترشيد الإنفاق بما يتناسب مع الإيرادات العامة للدولة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة - التي تقل فيها الإيرادات - وذلك من خلال الحد من الإسراف في النفقات ودراسة فرض ضرائب على الدخل للحصول على موارد إضافية من جهة ولإشراك المواطن في التفاعل مع قضايا مجتمعه

٦-الحرص في استقدام العمالة الوافدة على تحقيق التوازن بين الجنسيات العربية والآسيوية والحد من الإجراءات التي قد تؤدي إلى تنامي العمالة الآسيوية حفاظاً على الهوية القومية والثقافية .

٧- توعية المواطنين بأهمية العمل ودورهم في تقدم الوطن و تربية الأبناء تربية صحيحة قائمة على أساس قيمنا ومعتقداتنا وعاداتنا وتقاليدنا

العربية الأصيلة وعلى وسائل الإعلام المختلفة أن تشرح للمواطنين واجباتهم في الإقبال على العمل الحرفي واليدوي والاهتمام بأدائه وأن تبين لهم من خلال المقالات الصحفية الهادفة والبرامج الذكية أن لهم دوراً كبيراً في وقف تيار الهجرة الأجنبية إلى الخليج العربي فيما لو تغيرت نظرتهم إلى العمل وخاصة العمل الحرفي واليدوي ، فالتوعية هي السبيل الوحيد لمواجهة أية مشكلة كبرى أو صغرى تواجه المجتع الخليجي ، وهذه لا تأتي إلا بالاعتماد على النفس . كذلك ينبغي على أجهزة الإذاعة والتليفزيون (الأجهزة المرئية والسمعية) إقامة الندوات التي يحاضر فيها العلماء والمتخصصون والباحثون في المجال الاجتماعي حتى يدلي كل منهم برأيه العلمي والموضوعي في هذا الجانب ونقف على أبعاد هذه المشكلة وخطورتها على المجتمع الخليجي بشكل عام في الحاضر والمستقبل القريب

٨--"تأسس بنك تنمية خليجي كشركة مساهمة خليجية عامة بهدف دعم وتشجيع التنمية الاقتصادية في دول المجلس عن طريق التمويل للمشاريع .وتتمثل أغراض البنك في تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل والمساهمة في رؤوس أموال الشركات المساهمة الخليجية أو الاكتتاب في إصدارات أسهم تلك الشركات المطروحة للجمهور ، إضافة إلى تقديم المعونة الفنية فيما يتعلق بإعداد دراسات الجدوى وإدارة برامج القروض والمنح التي تقدمها الحكومات للحرفيين

الهوامش

١- سعد بن مبارك : ظاهرة العمالة الوافدة الأجنبية وتحديات القرن الحادي والعشرين الملتقى الاجتماعي الثقافي الخامس لجمعيات وروابط الاجتماعيين في مجلس التعاون الخليجي - دولة الكويتي ٢١-٢٣ في نوفمبر ٢٠١٠م .ص٢٥٧

٢- صفحة المحليات جريدة القبس - العدد ٩٤٥٤ - ٢٠١١/١٠/١٣م .

٣- د. يوسف الإبراهيم : اتجاه سوق العمل في الاقتصاد الكويتي - مجلة العلوم الاجتماعية - المجلد ٢٤ العدد الرابع - شتاء ٢٠٠٩م .ص٢١٤

٤- تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي رقم ٢٧- السنة التاسعة - ١٧ يوليو ٢٠٠٩م .ص٦٠١

٥- غرفة تجارة وصناعة الكويت - ندوة اجتذاب العمالة الوطنية إلى القطاع الخاص والعمل الحر - ٩ ديسمبر ٢٠٠٦م - الكويت .ص٨٩

٦- وزارة التخطيط - قطاع التخطيط والمتابعة إدارة التنمية البشرية - السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في الكويت ٢٠٠٨/١٢/٣١م - الإصدار الثالث عشر يونيو ٢٠١٠م

٧- ديوان الخدمة المدنية - القوى العاملة الوطنية إمكانات وتحديات لمواجهة القرن القادم - التقرير الفصلي للقوى العاملة - يونيو ٢٠٠٧م .ص٣٢٤

٨- غرفة تجارة وصناعة الكويت - دائرة العمل - ورقة مقدمة عن الهجرة من أجل العمل إلى دول الخليج العربية .٢٠٠٩,ص٢٣١

٩- د. محمد حسن : مجلة الكويت الاقتصادية - مجلة نصف سنوية - دور العمالة الوافدة في تنمية الاقتصاد الكويتي - السنة الأولى ربيع ٢٠٠٦م .ص١٣٢

١٠- عامر التميمي ، عبدالله غلوم حسن : التركيبة السكانية وقوة العمل بدول مجلس التعاون الخليجي - الملتقى الاجتماعي الثقافي الثالث للجمعيات والروابط الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي ، دولة البحرين ٢٠٠٢/٢/١١٠١٣م '.ص٦٥

١١- د. يوسف الإبراهيم : مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ٢٤ ، العدد ٤ شتاء ٢٠٠٦م ، 'اتجاهات سوق العمل في الاقتصاد الكويتي'.ص٣٤

١٢- مريم المهنا ، د.فريح العنزي : مشكلات الخدم وأثارها على الأسرة الكويتية ، مجلس الأمة ، الأمانة العامة قطاع المعلومات ، إدارة البحوث والدراسات ، قسم الدراسات الاجتماعية

١٣- أحمد خليل المطوع . المنظور الاقتصادي للآثار الإيجابية والسلبية للعمالة الوافدة في دولة الإمارات . ص ٣٩.

١٤-أحمد علي الحداد . الأبعاد السياسية لظاهرة العمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة .- القاهرة : جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٧ . ص٤٤٢

١٥-بلال محمد بلال . التغيرات في السكان وقوة العمل بين المهاجرين والمواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة بين ١٩٧٥ - ١٩٨٠ .- ص ص ١٧ - ٣٩ .

١٦-خزعل مهدي الجاسم . الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة في دولة الإمارات العربية المتحدة .- مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية .- س ٩ ، ع ٣ ، ٤ (تموز ٢٠١١).- ص ص ١٥ - ٧٠ .

١٧-عبد الرحمن سالم عيد الهاجري . مشكلة العمالة الوافدة ومساهمة قوانين الجنسية والإقامة في حلها : دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة .- الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٨٧ ص٣٤٥

١٨-عصام محمد عبد الجواد . أثر الخدم والمربيات الأجنبيات في أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة .- بيروت : دار الفكر اللبناني ، ٢٠١٠ .- ص ٢٤٤.

١٩-عصام محمد عبد الجواد .أثر المربيات على الصحة النفسية ومفهوم الذات لدى الأطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة .- القاهرة : جامعة عين شمس- كلية الأداب ، ٢٠٠٧ .- ص ٣٦٦

٢٠-محمد عبد الله المطوع . صورة الوافدين من خلال صحافة الإمارات .- مجلة العلوم الاجتماعية .- مج ٢٥ ، ع ٣ (خريف ٢٠٠٧) .- ص ص ١٢٧- ١٤٢

٢١-مطر أحمد المهيرى.العمالة الوافدة بالإمارات العربية المتحدة وأثرها على الجريمة.- القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٩.ص٤٥

٢٢-موزة عبيد غانم غباش . الهجرة الخارجية والتنمية : دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة .- القاهرة : جامعة القاهرة - كلية الأداب ، ٢٠٠٨. ص ٤٣١ .

٢٣-ميثاء سالم عمير الشامسي . الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة : دراسة لقطاع الخدمات في مجتمع الإمارات العربية المتحدة .- دبي : ندوة الثقافة والعلوم ،٢٠٠٦ .- ص ٦٦٤. " كتاب الندوة - ٨ " .